



٢٠١٨ / ٨ / ٨٤٢

أرسل خطاباً لرئيس الوزراء قال فيه: «قد ترون سيادتكم إطلاع جميع الخبراء على هذه النتائج»

د. عثمان محمد عثمان:

## إزالة الألغام.. ومحنة الضبعة النووية ضرورة للمشروع

شكلت لجنة متابعة قامت بدورها بمناقضة للأجهزة التي ستستخدم في إزالة الألغام، وبهذا الخصوص هناك متابعة دقيقة من وزارة الدفاع، كما أننا ندققنا في هذه المرحلة الدراسة الطبوغرافية، ووضعنا الإمكانات والكوابل، وحددنا الأراضي التي يمكن استصلاحها وحددت بمليون فدان، ومناطق صناعية جديدة، وقرى في الظهير الصحراوي حوالي 400 قرية وهي التي طلب الرئيس في برنامجه الانتخابي أن توفرها الحكومة، كما حددنا نصيب محاور المشروع من المدن، وإمكانات التصنيع والتعدين والسياحة مع الحفاظ على المناطق الأثرية والتاريخية وفقاً لمسار وزارة الثقافة، وقسمنا المحاور وحسبنا الطاقة الاستيعابية لهذه المحاور من السكان «القوى العاملة».

■ ما تكاليف هذه الدراسة المبدئية؟  
- بسيطة للغاية نسبة للمجهود، ولكننا قمنا باستغلال إمكانيات الوزارة، وقد أعطت لنا وزارة التعاون الدولي نصف مليون جنيه لهذه الدراسة الأولية.  
■ وبالنسبة للآراء التي تعارض المشروع أو ترى أنه لن يحقق الهدف المرجو منه... كيف تعاملت الدراسة مع هذه الآراء؟

- قيل أن نبدأ العمل بـ9 شهور سمعنا هذه الآراء، وكان اعلاها رأي د. مغاوري دياب، وأنا في تقديري أن هناك نقطة غائبة في الموضوع لأن «مغاوري» متخصص في المياه الجوفية، فقال أنه لن تكون هناك مياه، لأن الأراضي التي ستستصلح ستسحب هذه المياه جميعها وتنضب، ولكن هناك أكثر من رأي، وهو أي مغاوري «تسرع» وافترض شيئاً في المشروع غير وارد، وقد أرسل بدوره رسالة لـ د. «نظيف» كتب فيها رأيه وكان هذا بعد اللقاء الذي دعاه فيه د. طلبة مع د. الباز وكنت حاضراً لهذا والدكتور تنظيف أرسل لي خطاباً مغاوري، وقمت أيضاً بالرد على



الشمالي ومنطقة العلمين، والاستفادة من أراضي وثروات هذه المنطقة، ولكن كانت العقبة الأساسية «الألغام»، وفي ضوء الرؤية العامة للمناطق المختلفة للبلاد كان الإعداد لهذه الاستراتيجية بين وزارتي «التخطيط والتعاون الدولي».. المهم أن اللجنة الوطنية لإزالة الألغام طالبت الدول المسؤولة عن زراعتها، أثناء الحرب العالمية الثانية، حملناهم مسؤولية إزالة الألغام لأنها مسئولية أخلاقية وأدبية، وكانت وجهة نظرنا أنه ليس الهدف إزالة الألغام في حد ذاته، ولكن التخلص من عقبة أمام التنمية لأن الألغام موجودة في مناطق يمكن استغلالها، وبالتالي مصر في حاجة إلى هذه المناطق، لأن المناطق المأهولة حالياً من مساحة البلاد لا تتعدى الـ7، ونريد زيادتها لكي تصل إلى 15٪ في عام 2020، ولذا يجب التعامل مع هذه المناطق من أرض

مصر، وإزالة الألغام ضمن الهدف الاستراتيجي للخروج من الوادي الضيق والتخلص من الاختلال السكاني وعدم التوازن بين الموارد والسكان، وخاصة بين الأرض والسكان، وبالتالي هذا المشروع ليس جديداً، ولكن يأتي في إطار التخطيط لسيناء والساحل الشمالي وظهيره الصحراوي».

الأمير الآخر هي «الطاقة» التي سيستخدمها هذا المشروع، ولذا فإن ذلك يتطلب بداية العمل في محطة «الضبعة» النووية السلمية لتوليد الطاقة اللازمة للصناعة التي ستقام في المشروع، وبالنسبة لل عمران أي السكان يمكننا الاستفادة من «الطاقة المتجددة»، والمتوفرة في أراضي هذا المشروع عن طريق «الطاقة الشمسية والرياح».

■ متى فكرت الحكومة في تبني هذا المشروع؟

- د. الباز اقترح هذه الفكرة، ولكنه طرحها كفكرة عامة ثم كتبها في كتاب موجز، وكان التركيز بحكم تخصصه على الشق الجيولوجي نحن ضمن استراتيجية التنمية نتجه شرقاً وغرباً وجنوباً في ظل

الهدف الاستراتيجي للمساحة المأهولة التي يجب أن تتضاعف واستدعيها «د. الباز»، وطلبنا منه عرض فكرته في ضوء هذا، ورئيس الوزراء شكل لجنة من التنمية الاقتصادية والتعاون الدولي لتمويل الدراسات الأولية للجوى والتي سيتم طرحها بعد ذلك لدراسات جدوى فعلية وعملية تتطلب لجانا نوعية وتخصصية، يعني مثلاً خط سكة حديد، هذه دراسة فنية وهكذا. ولكن المدة للدراسة المبدئية للجدوى حددنا لها 18 شهراً بدأت من العام الماضي وخلال أربعة أشهر تنتهي، وقد خصصنا لذلك أربع ورش عمل كان يحضرها الوزراء المعنيون والخبراء الذين كلفوا بالشروط المرجعية للدراسات. وقد وضعنا دراسات أولية بشروط مرجعية من الناحية المالية والفنية، وبعد ذلك سوف نأتى للمرحلة الإعلامية والإعلان عن المشروع، ونطلب التلفزيون ليصور على الواقع.

■ ما هو الموقف الذي عليه المشروع الآن؟

- الخبراء بدأوا في الدراسات لبعض المحاور العرضية، ووزارة التعاون الدولي



٢٠٠٨ / ٨ / ٨٥٢

هذا التفكير الاستراتيجي، ماذا سيحدث في مصر بعد خمسين سنة مثلا؟ إحصاء عندنا تقدير لا يختلف عليه اثنان، وهو عدد السكان، الناس تخرج من الوادي الضيق وتزرع وتقوم بصناعات، وتكون هناك أيضا صناعات مضافة مثل «صناعة الخدمات»، وقد تميزنا في إحصاءاتنا وهي خدمات تكنولوجيا المعلومات، وأصبحت لدينا ميزة تنافسية نحن والهند.

والفكرة الأساسية لهذا المشروع أننا نعمل مخططا استراتيجيا للصحراء الغربية حتى عام 2050، وبالتالي يأخذ في الاعتبار شيئين:

أولا: ربط المحاور العرضية بامتداد الصحراء الغربية حتى

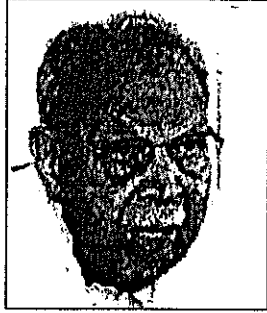
200 كيلو متر، وذلك يعني ربط المحاور العرضية بالمشروعات التنموية الرائدة أو الجديدة الناشئة مثل «توشكي»، وإنشاء بعض المدن كبيرة الحجم في الصحراء الغربية وشبكات الطرق العرضية الموجودة.

ثانيا: الربط بين المحاور العرضية في الغرب، والعرضية في الشرق أي الصحراء الشرقية «سيناء» لتعظيم الامتداد.

وميزة هذا المشروع أن النقل السكاني سيتم توزيعه بطريقة صحيحة، لأننا لو نظرنا لمحافظة الحدود مثلا نجد أن نسبة السكان فيها لا تتعدى الـ 2% من سكان مصر، إذن الفائض السكاني يتراوح ما بين 50 و100 مليون زيادة سكانية، أين يتم استيعابهم، وأكد في الصحراء الشرقية والغربية، ويبعد الناس الذين سيقطنون هذا المشروع حوالي مائة كيلو متر بعيدا عن النيل، ولذلك فإننا نفكر أنه على المدى البعيد ستكون هناك مصادر بديلة للمياه مثل مشاريع تحلية مياه البحر، استخراج جزء من المياه الجوفية وهكذا، ولا يمكنني غير القول بأن هذا المشروع هو رؤية مستقبلية ستخرجنا من دائرة التشاؤم لأنه مشروع يتم بفكر تدريجي علمي صحيح، حيث إن مساره سيكون كالتالي:

1- نتائج الدراسة الميدانية في يناير المقبل وذلك بعرضه على مجلس الوزراء ثم مجلسي الشورى والشعب  
2- مرحلة التوعية الإعلامية وإعلانه على الرأي العام والمجتمع المدني.  
3- التقرير النهائي سيكون بعد ردود الأفعال.

4- تطرح الدراسة على مكاتب متخصصة لمزيد من الدراسات التي تؤهلها للتنفيذ الفوري عن طريق استثمارات محلية خاصة أو حكومية أو أجنبية. ■



مصطفى طلحة



فايزة أبو النجا

## البنك الدولي أوفد لنا خبيرا سبق وشارك في مشروعات مماثلة لتنمية الصحراء الغربية

مجال تحت الدراسة، ولم يتخذ رأى حتى الآن.

■ هل هناك نتائج أخرى للدراسة؟  
- طبعاً لأننا زدنا عدد المحاور العرضية التي كان قد حددها «د. الباز» بـ 12 محورا عرضيا هم بالترتيب «محور الإسكندرية - الدلتا - القاهرة - الفيوم - الواحات - المنيا - أسيوط - قنا - الأقصر - أسوان - توشكي - بحيرة ناصر»، ولكننا زدنا عليها محاور عرضية أخرى وأصبحوا خمسة عشر محورا عرضيا بعد إضافة «محور السادات من الشمال - ومحور بني مزار في الوسط - ومحور سوهاج في الجنوب الذي يصل للمطار تحت الإنشاء الآن، هذا علاوة على المحور الطولي الأساسي والذي نطلق عليه «الممر»، والذي يبدأ من العلمين غربا حتى منفذ «أرقين» عند حدود مصر مع السودان جنوبا.

وهذا المحور الأساسي «الممر» أدخلنا عليه بعض التعديلات وقارنا بينه وبين المسارات الأخرى البديلة، فمثلا هناك طريق «القاهرة - أسيوط - الصحراء الغربية القريبة من الوادي»، ومع أنه طريق موجود لكنه محتاج تطوير، وهذا سيحدث قريبا، وفي أسفل الهضبة في المدى المتوسط بمحاذاة الصحراء من «الدخيلة - أسيوط» لا يكون مسار الممر فوق الهضبة كما وضعه د. «الباز»، ولكن هناك تعديلا بأنه في هذه المنطقة يكون أسفل، ثم هناك طريق «مطروح - سيوه - الواحات» ويتم تنمية أجزاء منه بالتوازي مع حركة التنمية على المحاور العرضية الأخرى.

■ هل ترى أن هذا المشروع ضروري لمصر؟

- الفكرة ضرورية لأنه لا بديل أمامنا إلا

د. مغاوري، وقلت له رأيك سيؤخذ في الاعتبار من جانب الخبراء المتخصصين في المشروع، وكانت هناك آراء أخرى أيضا اعتقد أصحابها أن المشروع مجرد «طريق» مهدد فقط، وليس مشروعاً متكاملًا.

■ وماذا عن الآراء التي تقول أن هذا المشروع رفض البنك الدولي تمويله لأن مثيله في دول أخرى فشل؟

- الأدبيات التنموية تتطلب منا التعرف على الخبرات السابقة في مثل هذه المشاريع الكبيرة، والبنك الدولي أوفد لنا خبيراً سبق أن شارك في مثل هذا المشروع بالبرازيل، والخبير قال مفيش فشل ولا كلام من ده، وأن هناك مشروعات مثله نجحت، ولكن التحفظات كانت على الضوابط التي يجب مراعاتها ووضعها في الاعتبار. ■ وبالنسبة لتكاليف المشروع

الإجمالية، هل وضع تصور لها؟

- د. الباز قدر ذلك بعدة مئات من ملايين الدولارات لكي تضع الحكومة الدراسات والبنية الأساسية لمناطق صناعية وزراعية، والاستثمارات المحلية والأجنبية. ■ كيف يتابع مجلس الوزراء هذا المشروع

«عك»؟

- لقد أرسلت خطاباً رسمياً مؤخراً لرئيس الوزراء أعرض عليه النتائج التي توصلنا إليها، وقلت له فيه: «وقد ترون سيادتكم اطلاع جميع الخبراء على هذه النتائج...» وما هذه النتائج التي أرسلتها لرئيس الوزراء؟

- من ضمن التوصيات الأساسية حتى الآن «المسار المحور»، كما ورد في اقتراح د. «الباز» أدخلنا تعديلات عليه، وتقرر كنوع من التقدير لـ «د. الباز» أنه في الاجتماع القادم نأخذ رأيه في التعديلات المقترحة للدراسات التي انتهت.

■ ما هي المشكلة في مسار «المحور»؟

- الفكرة الاستراتيجية هي التنمية خارج الوادي القديم، وهذا الموقع حددها في الصحراء الغربية التي سيكون مسار المحور فيها، ووجدنا أن المسار سيكون تحت الهضبة، ولكن د. «الباز» من واقع دراسته الجيولوجية قال أن الأصبوب في هذه المنطقة أن يكون مسار المحور «فوق» الهضبة. البعض، ومنهم د. مغاوري قال تحت الهضبة، ماتقدرش الحكومة تقول ده، ولكن الخبراء في اللجان بيدرسوا جغرافية ومناخ المنطقة التي سيمر منها المحور، كمان حكاية المياه الجوفية التي ستضب، «د. الباز» يقول المياه علشان الناس تشرب، وعلشان الصناعة، ولكن نحن نضع الرأيين في الاعتبار ونعرضهما على مجلس الوزراء، لأن أصحاب رأى المحور تحت الهضبة يقولون أنه يمكن الاستعانة بمياه من النيل.. هذا